محاضرة الدراسات العليا الدكتوراه لغة

خلاصة الدراسات التيسيرية والتجديدية

أ.د. ليث قهير عبد الله

تعددت الدّراسات وتنوعت الأفكار في قضية تجديد النحو وتيسيره، فظهرت مجموعة من المؤلّفات -الّتي تنوع منهجها أيضًا-استطاعت أن تقترب من المضمون حينا وتبتعد عن الهدف حينا آخر، ولكن لو نظرنا وأمعنا النظر في كل ما ألّف لوقفنا على النتائج الآتية:

١- تحددت أصول نظام العربية النظرية والمنهجية من واقع الاستعمال بعد جمع اللغة واستقرائه.

٢-التجديد النحوي عند القدماء كان يتجه نحو معالجة القضايا مع مراعاة توحيد الأصل وإتمام البناء.

٣-التجديد في العصر الحديث قد تبنى الفصل التاريخي بين حاضر اللغة وماضيها .

٤-من أسباب اختلاف الآراء التجديدية الحديثة في توجيه الحركة الإعرابية افتقادهم لأهم مقومات الضبط اللغوي، وهو واقع الاستعمال الذي يستنتج منه النظام كما فعل القدماء.

٥-حصر المجددون وظائف النحو في كليات، وهذا إجمال أفقد النحو أهم مباحثه، وهي التفصيلات والإحاطة بكل ظواهر الاستعمال.

٦-.أصول التجديد شكلية لا تعير المعيار الدلالي للتركيب أي اهتمام.

٧-النحو العربي يشكل نظرية لغوية؛ لأنه قائم على عناصر الإحاطة والشمول في وضع المبادئ لاستقامة خط سلامة المبنى.

٨-أصول الصناعة النحوية عملية تفسيرية للأحكام التركيبية المستعملة ولذلك اقتضت الشمول، والموافقة لما استقام نظمه من الكلام وعدم اشتمال الأصل لعناصر تحقيق سلامة المبنى المؤدية لصحة سلامة المعنى يحقق عجزه، والأخذ به ضرب من المغالطة والهذيان.

٩-فكرة التبويب النحوي موفقة بين اللفظ والمعنى حيث أقامت التفريق بين الفاعل ونائب الفاعل على أساس التغاير.

والعلاقة بين المرفوعات أن المركب الفعلي يشترك فيه المتكلم والمخاطب في معرفة الحكم ويفترقان في معرفة المحكوم له حيث يختص بها المتكلم. فإذا أفيد بها المخاطب اشتركا في الفائدة والمركب الاسمي يشترك فيه المتكلم والمخاطب في معرفة طرف الإسناد الأول، ويجهل المخاطب الحكم، وبإفادة المتكلم عن المحكوم عليه تتم الفائدة بينهما.

١٠-جاءت اللغة معربة بحركات تحدد موقع الكلمة الملائم للمعنى الذي أوردوها فيه، فلم تخصص حركات للمعاني وتجرد أخرى عنها.

١١-.تغير الأواخر لا يرجع للقوة والضعف، وإنما لاختلاف جهات الكلام ومواقعه عن تأمل.

١٢-تحديد الباب النحوي للمنصوبات متوقف على تحديد المعنى للبعد عن الخلط بين المنصوبات مع تحقق ظاهرة التلازم بين علامة الرفع وعلامة النصب.

١٣-المنصوبات نتيجة ناشئة عن الإسناد، ولكن محاولات التجديد قطعت الصلة بين الظواهر الإعرابية، وتعاملت مع التراكيب على أنها قوالب لفظية.

١٤-سعى المجددون إلى إلغاء التفصيلات في أبواب المنصوبات ولم يتنبهوا أن لكل منصوب معنى يختلف عن الآخر وفق ما يفرضه التركيب، وعدم الربط بين الوظيفة والمعنى يعد بترًا للفكرة التي يحتويها التركيب.

١٥-العلاقة بين المرفوعات والمنصوبات علاقة ترابطية، وعلاقة ترتيب فلابد أن تكون الفتحة علامة إعراب، وهي الأصل الثاني من أصول ما استقام نظمه، وهي ذات وظيفة ومعنى.

١٦.للنظم السليم مركزية تتولد عنها الحالات الإعرابية وهي الإسناد ترتبط به المنصوبات والمجرورات.

١٧-الحركة الإعرابية معهود ذهني، والمعهود الذهني يكون باعتبار الوجود، فالفروق الواضحة بين أبواب النحو التفصيلية نقض لأصول التجديد، ولاسيما المنصوبات.

١٨-.الاكتفاء بإطلاق حكم مجرد من الضوابط يؤدي خللًا في مجريات النظام اللغوي.

١٩-الحركة الإعرابية شكل يستدعي مضمونًا وقد يظهر المعنى باقتران الشكل أو الموقعية؛ لأن لكل وظيفة نحوية شكلًا يتحدد من خلال التركيب موقعها، وعن طريق الشكل نتوصل إلى معنى لمعنى التركيب ولاستقامته لابد من موافقته للمعنى ولا يكون ذلك إلا بمراعاة أصول الصناعة.

٢٠-الشكل دال والمعنى مدلول والارتباط بينهما شرطه صحة التركيب ولا يستقيم أن تكتفي بتخريج كل منصوب على أنه خارج عن دائرة الإسناد والإضافة؛ لأنها لا تكشف عن معنى يترتب عليه الحكم وهذا يوضح فساد أصل أن الفتحة ليست بعلم إعراب.

٢١-لكل حركة إعرابية دلالة خاصة في توجيه معاني التراكيب، ولذلك لا تكون العلامات وفقًا لاعتباطية المتكلم أو من يفرض استعمالًا لغويًا معينًا بل هي موزعة لما يقتضيه التركيب اللغوي.

٢٢-أصول التجديد تهتم باللفظ دون المعنى، وتخوض في ضرب من التعميم لا يكشف عن المعاني التي تؤدى بها الوظائف النحوية.

٢٣-النظريات الافتراضية أرادت أن تتخلص من المعطيات التقليدية للغة فاضطرها الأمر إلى تحليل اللغة إلى عناصرها الأولية كما يحلو الكيمياء مادة ما.

٢٤-الألسنية العربية أرادت قسر العربية على تحليل شمولي لا يتوافق مع معطياتها التركيبية حين رأت أن تلك النظريات عوض عما ارتضاه علماء العربية للعربية في تفسير تراكيبها.